



الأمم المتحدة

UNITED NATIONS

Distr.
GENERAL

A/45/992
S/22473
10 April 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن

السنة السادسة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون

البند ٤٣ من جدول الأعمال

مسألة قبرص

رسالة مؤرخة في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩١ موجهة

إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا

لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طي هذه رسالة مؤرخة في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩١ موجهة إليكم من

سعادة السيد عثمان ارتوغ ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من

وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٤٣ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مصطفى أكسين

السفير

الممثل الدائم

المرفق

رسالة مؤرخة في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩١ موجهة
إلى الأمين العام من السيد عثمان ارتوغ

أتشرف بأن أرفق طيه مذكرات تحتوي على مقتطفات من الكتاب المعنون قبرص :
شهادتي (Cyprus : My Deposition) (المجلد الثالث) بقلم السيد غلافكوس كليريديس ،
السياسي القبرصي اليوناني البارز وزعيم الحزب السياسي القبرصي اليوناني ، الذي
يلقي الضوء على الأسباب الرئيسية لمسألة قبرص .

إن وصف السيد كليريديس المباشر لسير الأحداث بوصفه أحد المشاركين في الحملة
القبرصية اليونانية لتوحيد قبرص مع اليونان منذ البداية ، شهادة متأخرة ، بيد
أنها كاشفة للعديد من النقاط الأساسية التي كثيرا ما حاول الجانب القبرصي التركي
إيضاحها طوال الوقت : إن الهدف النهائي للجانب القبرصي اليوناني في التخطيط
المتعمد لدولة الشراكة الدستورية ، وفي محاولة قمع القبارصة الأتراك بقوة السلاح
خلال هذه الفترة هو اتحاد الجزيرة مع اليونان (ENOSIS) والنزول بالقبارصة الأتراك
إلى مستوى أقلية ليس إلا في "قبرص يونانية" .

ويؤكد الكتاب أيضا الاتجاه المتصلب للجانب القبرصي اليوناني طوال مرحلة
المفاوضات المبكرة بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٤ ورفض الاسقف مكاريوس لأي اتفاق يفلق الباب
أمام ضم قبرص إلى اليونان . ومن المهم ملاحظة أن الاتجاه نفسه لا يزال سائدا حتى
اليوم ، بما يعوق جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية متفاوض عليها قائمة
على أساس تساوي المركز السياسي للشعبين في إطار تسوية فيدرالية تتألف من منطقتين
وفقا لقرار مجلس الأمن ٦٤٩ (١٩٩٠) .

وسأكون مهتما لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة وتذييلها بوصفها وثيقة من
وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٤٣ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) عثمان ارتوغ
ممثل الجمهورية التركية
لقبرص الشمالية

تذييل

مذكرات عن مسألة قبرص مع مقتطفات من الكتاب
المعنون قبرص : شهادتي (المجلد الثالث) ،
بقلم غلافكوس كليريديس

مركز الشراكة - المساواة السياسية

توصلت اليونان إلى اتفاق عريض مع تركيا بشأن حل مشكلة قبرص القائم على دولة موحدة مستقلة وتتألف من طائفتين وتتمتع فيها الطائفتان بوضع شراكة (كما يرد في دستور عام ١٩٦٠) ويمنع اتحاد قبرص مع اليونان أو تقسيمها كما تقضي بذلك أحكام الدستور والمعاهدات . وكان مكاريوس ، الذي يعارض مثل هذا الحل ، عقبة في هذا الشأن ...

"إن القوة الأولى كانت هي الحكومة العسكرية لليونان ، التي توصلت إلى اتفاق عريض مع تركيا على حل مشكلة قبرص ، القائم على دولة موحدة مستقلة تتألف من طائفتين ، تتمتع فيها الطائفتان بوضع شراكة ، ويمنع اتحاد قبرص مع اليونان أو تقسيمها وهو ما تقضي به أحكام الدستور والمعاهدات . ومكاريوس ، الذي عارض مثل هذا الحل ، كان عقبة وكان لا بد من تنحيته عن منصب رئيس الجمهورية . أما القوة الأخرى فقد كانت غريغاس ومؤيدوه وبضعة عقداً يونانيين كانوا ، على الرغم من أنهم يؤيدون الحكومة العسكرية لليونان ، يعارضون سياستها فيما يتعلق بمشكلة قبرص ويؤيدون السياسة التي أعلنها غريغاس ، أي تقرير المصير ، واتحاد قبرص مع اليونان ، وهو ما لم يكن مكاريوس يعتبره حلاً عملياً" . (ص ٢٧١)

"(ب) يعني القبارصة اليونانيون بمصطلح الدولة الموحدة سيطرة الأغلبية القبرصية اليونانية على جميع أجهزة الدولة التي تتخذ فيها جميع القرارات السياسية لحكومة الجزيرة . وبعبارة أخرى ، فإن هدف القبارصة اليونانيين هو إقامة وضمان السيطرة السياسية والاقتصادية على الجزيرة للأغلبية القبرصية اليونانية .

"(ج) وكان الهدف التركي هو الحفاظ على الطائفة القبرصية التركية بوصفها كيانه منفصلاً ذا حقوق منفصلة في دولة قبرص المستقلة" . (ص ٢٧٦)

"وعلاوة على ذلك ، إذا تم قبول حل فيدرالي ، فإن قبرص لن تكون جزيرة قبرصية يونانية ذات أقلية تركية تتمتع بحقوق الأقلية ، بل دولة فيدرالية تتألف من مقاطعتين (كانتون) ، إحداهما قبرصية يونانية والأخرى قبرصية تركية ، تكون لهما حقوق متساوية في إطار الهيكل الفيدرالي فيما يتعلق بسلطات ومهام الإدارتين المنفصلتين المتعلقةتين بكل منهما" . (ص ٢٩٦)

بيان أدلى به السيد رؤوف ر. دنكتاش في الجلسة الافتتاحية للمحادثات الموسعة المشتركة بين الطائفتين في ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٣

"إن المنطقة التي تقع فيها قبرص شديدة الحساسية ، فالروابط غير القابلة للانفصام بين الطائفتين وبين الوطن الأم لكل منهما من القوة لدرجة لا يمكن إنكارها ، ولا يمكن تجاهل حقيقة أن كل ما يحدث بين الطائفتين لا بد أن ينعكس في أنقره وأثينا . وبناء على ذلك ، فإننا ، بوصفنا الطائفتين الوطنيتين في قبرص ، والمؤسسين الشريكين في استقلال وسيادة قبرص ، والشريكين في الهيكل الإداري لدولة قبرص ، نتحمل واجبا ، لا أمام طائفتينا وأمام قبرص كلها فحسب ، بل علينا أيضا واجب دولي بالحفاظ على السلم في هذه المنطقة الحساسة ، علما بأننا سنساعد ، بذلك ، الوطنيين الخاصين بكل منا على تطبيع علاقاتهما السياسية . فينبغي جعل قبرص (وبإمكانها أن تكون) جسرا للمصادقة والتعاون اليوناني - التركي . ويمكن لدورنا أن يكون بالغ الأهمية في تحقيق هذا الهدف .

"إننا نريد السلم والعدل في ضوء الحقوق والمكانة السياسية التي سبق ارساؤها .

"إننا نحتاج إلى التأمين الكامل للحياة والممتلكات .

"إننا نريد لاستقلالنا (ونحن مشتركون في تأسيسه) أن يكون مصادرا بصورة مرضية ضد من قد يريدون تقويضه في المستقبل" . (ص ١٨٨)

تقرير عن الاجتماع بين رئيس مجلس النواب السيد غلافكوس كليريدي وسفير ألمانيا الغربية ، السيد توروك

"ردا على سؤالي عن طبيعة حل مشكلة قبرص الذي اتفقت عليه اليونان وتركيا ، قال السيد توروك إنه ليس لديه مزيد من المعلومات علاوة على ما زودني به في الماضي ، وأنه لا يزال يعتقد أن الاتفاق اليوناني - التركي يقوم على مبدأ الاعتراف بالاستقلال المضمون ، على نحو ما تنص عليه اتفاقات زيورخ ، شراكة الطائفتين والاعتراف بإدارة الحكم المحلي المنفصلة" .
(ص ١٤١ و ١٤٢)

رئاسة مجلس الطائفة التركيةنيقوسيا ، ٩ آب/أغسطس ١٩٧١

الرقم : ١٠٤١٧١

"... بالنسبة لنا ، فإن الحفاظ على هذا التوازن الذي أضفي على دولة قبرص طابعها القبرصي بالنسبة للتعاون في الشراكة بالنسبة للطائفتين العرقيتين ، أمر كان ولا يزال شديد الأهمية دائما ، فبغير هذا التوازن لن تصبح دولة قبرص دولة قبرصية كما ينبغي لها ، بل دولة قبرصية يونانية مع فتح الباب واسعا باتجاه اينوس (اتحاد قبرص مع اليونان) .

"... وبالإضافة الى ذلك ، فنحن نشعر بأننا اذا لم نرسخ نظام التوازن المشترك بين الطائفتين ، فإن نتيجة تنازلاتنا ستكون إقامة جمهورية قبرصية يونانية لا جمهورية قبرصية ذات شراكة بين الطائفتين ، وقد كان الهدف الوحيد لمحدثاتنا" . (ص ص ١٠٨ و ١٠٩) .

"ومثل ما كان موضع انشغال القبارصة اليونانيين هو أن قبرص ينبغي أن تكون دولة قبرصية يونانية ، مع أقلية قبرصية تركية محمية ، فإن موضع الانشغال التركي هو إحباط أي جهد من هذا القبيل والحفاظ على مفهوم الشراكة الذي يرون أن اتفاق زيورخ قد أوجده بين الطائفتين . وبناء على ذلك ، فإن النزاع هو نزاع حول المبدأ ، ومن أجل ذلك المبدأ فإن الجانبين على استعداد لمواصلة الجدل وحتى ، اذا دعت الحاجة ، القتال ، بدلا من الرضوخ . ولا يزال المبدأ نفسه موضع نزاع حتى اليوم ، على الرغم من أنه قد تم القبول بحل فيدرالي - وعلى الرغم من أن الاتحاد الفيدرالي لا يتعدى كونه شراكة دستورية بين الدولتين أو الاقليميين أو المقاطعتين اللذين يؤلفان الاتحاد الفيدرالي" . (ص ١٠٥)

"وفي مجمل القول ، فإن كل المشورة الواردة في المذكرة اليونانية كانت سليمة . إذ لم تنتقص من مفهوم الدولة الموحدة ولا احتوت أي إنكار عن فيدرالية مستترة ، وفي تقديري أنه كان من شأنها أن تقود الى حل للقضية الدستورية ، بيد أنه لم يكن من شأنها بالطبع النزول بالطائفة التركية الى مركز الأقلية . ومع ذلك ، كان من شأنها التوصل الى تعديلات لجميع الاحكام

التي أعلن مكاربيوس في عام ١٩٦٣ أنها غير عملية واقترح ادخال تعديلات عليها . ومع ذلك ، لم يتم اتباع هذه النصيحة السديدي من "الام" . ولم تقتصر القيادة القبرصية اليونانية العديدة الخبرة ، على أن ترفض دون ترو المشورة الانضج "للام" ، بل اتهمتها بالتواطؤ مع تركيا ، من وراء ظهر "الابنة" لبيعها في أقرب فرصة" . (ص ٧٦)

"وبدلا من ذلك يبدو أن الجانب التركي يعود الى مبدأ طابع الطائفتين لدولة قبرص بصورته التي أوجدتها بها اتفاقات زيورخ ، بيد أنه يقبل تعديلات عميقة بغية جعل الدستور عمليا ، لقاء ترسيخ مَرَضِ للحقوق الطائفية . وتتألف هذه الحقوق الطائفية بصورة أساسية من السلطات الواردة في المادة ٨٧ من دستور زيورخ ومن ضمان الاستقلال الذاتي للإدارة المحلية ، بما يتيح بقاء الطائفة التركية وتنميتها . والمطالب التركية ، إذا تم فحصها في مجملها ، بعيدة عن سلطات ووظائف دولة فيدرالية .

"وهكذا ، فبالقدر الذي تؤيد فيه السياسة التركية اليوم الحل المؤدي الى دولة ذات طائفتين في المحادثات ، فإنها تقترب من السياسة اليونانية القائلة بدولة موحدة تشارك فيها طائفتان . أما الخلافات المتبقية فليست على حصة مشاركة كل من الطائفتين في وظائف الدولة ، والمقبول أنها تكون بقدر حصة السكان ، بل الخلاف على مظهر الدولة ، فالسياسة التركية تميل الى الابتعاد بأقل قدر ممكن عن مركز "الشراكة" الذي أرسته اتفاقات زيورخ ، والاصرار على إظهار الطائفة التركية بوصفها شريكا متساويا مع الطائفة اليونانية ، من خلال الحفاظ على أحكام معينة من دستور زيورخ ، لا تتصل بالمضمون ، بل هي ذات طابع رمزي" . (ص ٢٣٩)

"أما هدف السياسة الدستورية القبرصية اليونانية في المحادثات فهو إدخال تعديل محدود على خطة بلازا التي تنص على اشتراك محدود للأتراك في أجهزة الدولة القبرصية المستقلة ، ودائما على أساس الاقلية . ولم تنجح هذه السياسة أيضا لأن الجانب التركي ، على الرغم من أنه أكثر مرونة ، ظل متمسكا بموقفه في قضية القبول بوضع الاقلية للقبارصة الأتراك" . (ص ٢٣٧)

"(١) خلق وتطور المشكلة الدستورية .

"عطلت الازمة الدستورية لعام ١٩٦٣ النظام الدستوري والاستمرارية ومركز شراكة الطائفتين ، الذي أوجدته اتفاقات زيورخ .

"وبسبب تعطيل النظام الدستوري ، نشأت حالة فريدة أصبحت بسببها سلطة الدولة ، من جانب ، تحت السيطرة المطلقة لليونانيين ، وعلى الرغم من أن الحكومة كان معترفا بها دوليا ، فقد استحدثت جيوب تركية داخل أراضي الجمهورية تمت فيها أولا إقامة تنظيم أولي بغرض حكم القبارصة الاتراك ، وتمثلت خصائصه الرئيسية في الخلط بين السلطات والمهام العسكرية والسياسية ، مع سيادة القوة العسكرية .

"بعد أزمة عام ١٩٦٧ (أزمة كوفينو) أصبح تعطيل النظام الدستوري المذكور أعلاه أكثر وضوحا بل وأظهر اتجاهها نحو الدوام . وهكذا ، ففي كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٧ ، تطور التنظيم العسكري - السياسي الأولي للاتراك في الجيوب الى "ادارة مؤقتة" على أساس اتخاذ طابع ما ، وفي الوقت نفسه تم فصل السلطات السياسية والعسكرية .

"وفي السنوات التي تلت ، يلاحظ تطور ثابت مرحلة بمرحلة في الادارة التركية مع الفصل بين سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية . وأنشئ تنظيم اداري فضلا عن قوة شرطة وجيش . وأتاحت زيادة الموارد المالية للقبارصة الاتراك بغضل المعونة الاقتصادية من تركيا أداء ادارتهم لوظائفها على أساس أكثر دواما ، وهي حقيقة أوضحها بإبقاء "ادارتهم القبرصية التركية المؤقتة" لتصبح "الادارة القبرصية التركية" . وهكذا ، يوجد اليوم في قبرص قطبان للسلطة على أساس جغرافي منفصل ، وهما حكومة جمهورية قبرص ، التي تسيطر على أكبر جزء من أراضي الدولة والمعترف بها دوليا ، والادارة القبرصية التركية التي تسيطر على منطقة محدودة جدا ولا يعترف بها دوليا ، بيد أنها تكاد بالفعل تتخذ جميع خصائص دولة صغيرة .

"ويمكن مما سبق الاستنتاج بأن أولويتنا العليا وهدفنا الاسمي يجب أن يكونا تصفية الجيوب التركية من أجل ضمان وحدة الجزيرة" . (ص ص ٢٣٦-٢٣٧)

"وأما الاتراك ، فيلجأون تحت وطأة الازمة ، الى اتباع سياسة عزلة ذاتية وقد انسحب جزء منهم الى جيوب عديدة متناثرة داخل أراضي الجمهورية ،

حيث أقاموا تنظيمهم الخاص بهم خارج نطاق أحكام الدستور . واستولى اليونانيون ، من جانبهم ، متجاهلين القيود الدستورية ، على جهاز الدولة بأسره ، الذي تعين استمرار عمله ، نظرا للاحتياجات الاجتماعية المحلية .

"بقيت هذه الازمة في مرحلة مواجهة متطاولة مع حوادث عنف متفرقة تختلف في حجمها وأهميتها . وانخفضت الاتصالات بين الطائفتين الى الحد الأدنى وأدى هذا ، مقتننا بسيادة لغة الازمة الى إشعال المخاوف والشكوك المتبادلة من جديد" . (ص ٢٢٠)

لا حل ... لماذا؟

"من حقائق التاريخ التي لا سبيل لانكارها أن الموقف المتصلب الذي اتخذته مكاريوس حول مسألة الحكم المحلي قد حال دون التوصل الى حل لمشكلة قبرص في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢" .

"واستمر هذا الموقف المتصلب من جانب مكاريوس رغم أن الجانب القبرصي التركي قبل جميع النقاط الثلاث عشرة التي كان قد اقترحها للتعديلات الدستورية في عام ١٩٦٢ بل ومضى الى أبعد منها . وما كان مكاريوس ليتساهل أكثر في مسألة الحكم المحلي برغم أن الجانب القبرصي التركي كان قد (أ) تخلى عن مطلبه بتجميع القرى بما يشكل مناطق حكم محلي منفصلة قبرصية يونانية وقبرصية تركية ؛ (ب) قبل بأن يسن مجلس النواب قانونا بشأن مسائل الحكم المحلي ، على أن تأتي القواعد التي تسنها المجالس الطائفية على أساس القوانين الصادرة عن البرلمان وضمن نطاق تلك القوانين ؛ (ج) قبل بأن تمارس السيطرة الادارية بواسطة موظف مدني يعمل باسم الحكومة ، وقد تم التوصل الى اتفاق بشأن السلطات والمهام المقرر أن تمارسها سلطات الحكم المحلي" .

"لكن التوتر زاد بين مكاريوس والحكومة اليونانية بسبب القرار المدمر الذي اتخذته مكاريوس برفض تفويض سلطة المضي الى التوصل لاتفاق على الاسس المذكورة أعلاه . وهو قرار انفرادي من جانبه باتخاذها على خلاف نصيحة الحكومة اليونانية ومشورة ممثل الامين العام ، السيد أوزاريو تافال ونصيحتي شخصيا . وجاء هذا ليعزز في نفس الوقت ، الرأي الذي كان سائدا في أوساط حكومة الولايات المتحدة وبعض الحكومات الغربية وقد كانت تغذيه بدقة

وانتظام ، بأن مكاريوس لم يكن مهتما بالوصول الى حل متفق عليه لمشكلة قبرص ، ولكنه كان يرمي الى تحييد مقاومة الطائفة التركية من خلال الضغط الاقتصادي لكي يفرض عليها الحل الذي كان يريته . (ص ص ٢٠٤-٢٠٦)

"هكذا جاء قرار مكاريوس في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ بعدم الوصول الى حل وسط بعد ما قدم الجانب التركي من تنازلات ليكتب كلمة النهاية فسي مصيره ومصير قبرص على السواء . لقد قُضي الأمر ولاحت نذر السوء على الطريق" . (ص ٢٠٦)

"(ج) وكان بالامكان اجراء تعديلات مقبولة لاضفاء المزيد من الطابع العملي على الدستور وكان الجانب التركي سيقبل بالتنازل عن بعض الحقوق الدستورية التي استخلصها من اتفاقات زيورخ نظير أن يقبل الجانب اليوناني بالاستقلال الذاتي المنفصل للطائفتين في ظل الحكم المحلي . وكان من شأنه إذ ينبغي لتسوية حقوق الطائفة أن تحافظ على مبدأ مشاركة الطائفتين وعلى الطابع الموحد للجمهورية" .

"إلا أن مكاريوس كان عقبة أمام التوصل الى حل وفق الأسس السابقة . وبرغم ضغوط الحكومة اليونانية التي شملت التهديد باتخاذ تدابير "خشنة" ضده ، فقد واصل معارضته للاستقلال الذاتي للحكومات المحلية . بل أمر على أن ضرورة إلغاء الحقوق التي أوجبت مبدأ المشاركة للطائفتين" . (ص ١٣٦)

مكاريوس والاتحاد مع اليونان

في رسالته المؤرخة في ٤ أيار/مايو ١٩٧٢ كتب مكاريوس الى غريغاس يقول :

"إننا ندافع عن أنفسنا ونرفض القبول بحل يقيد مستقبلنا الوطني . إن الاتحاد مع اليونان يؤسس غاية حياتية وبوصلة يستهدي بها الاتجاه الوطني ولكنه لا يتحقق إلا اذا تم في الحل الاول استبعاد أو إزالة الخطر الذي ينطوي عليه حل غير مرغوب فيه . ولن أتردد في تغيير السياسة طبقا لاقتراحك اذا ما وافقت الحكومة اليونانية . ومن الممكن أن يقال إن هناك أمثلة على الخلاف مع الحكومة اليونانية بشأن السياسة المطلوب اتباعها وبشأن معالجة المشكلة القبرصية . إن أي خلاف مع الحكومة اليونانية ممكن حول أي سياسة أخرى مقترحة

إلا الاتحاد مع اليونان . إن الكفاح من أجل هذا الاتحاد بغير مشاركة اليونان قد يفضي الى نتائج غير محمودة . إن علينا في مجال سياسة الاتحاد المباشر أن نسير جنباً الى جانب مع اليونان" . (ص ١٤٨)

"(٦) إن القبارصة اليونانيين جزء من الامة اليونانية ولا ينبغي لاحد أن ينسب هذا كما لا ينبغي أن يُنسب أيضا أن أشتينا هي المركز الوطني وستظل كذلك" . (ص ١٢٨)

"عدت الى قبرص وقدمت تقريراً الى مكاريوس عن محادثاتي في أشتينا وسألت مكاريوس ، اذا ما كان سيوافق ، بعقد الضمانات التي أعطاها بآبادوبولوس ، على المادة ١٨٥ من دستور ١٩٦٠ التي تحظر أن يدرج في الدستور الجديد الاتحاد مع اليونان والتقسيم على السواء . هنالك رفع ذراعيه اللذين كانا فوق الطاولة قائلاً : "أترى يا غلافكوس هاتين اليدين ؟ يمكن قطعهما لكن لن أوقع مرة أخرى أي دستور يستبعد الاتحاد" .

أما المادة ١٨٥ من دستور ١٩٦٠ فعباراتها كالتالي :

- ١ - إقليم الجمهورية واحد لا يتجزأ .
- ٢ - يستبعد الاتحاد الاندماجي أو الجزئي لقبرص مع أي دولة أخرى وكذلك الاستقلال الانفصالي .

لكن مكاريوس "لم يكن ليوافق على إدخال المادة ١٨٥ في الدستور الجديد دون اتفاق مسبق بين اليونان وتركيا برفض القبول لا بالاتحاد ولا بالتقسيم" . (ص ٢٧٠)

مقتطفات من الردود التي أدلى بها الرئيس الاساقفة مكاريوس على الاسئلة التي طرحها عليه مراسل جريدة اكروبولوس الاثينية :

"لا أستطيع القول بأنني مرشح وطنيا الى تطور مشكلة قبرص ومسارها حتى الآن . ولن أشعر بهذا الارتياح الوطني ، ولن يشعر به جميع اليونانيين إلا اذا حلت مشكلة قبرص من خلال اتحاد قبرص مع اليونان . بيد أنني لا أظن أن آفاق المستقبل المائل أمامنا تفضي الى هذا الاتجاه ولن أخالف

غريغاس ، اذا ما رفض أي حل آخر للمشكلة القبرصية متمسكا بقوة بأهداف الاتحاد . ولست على خلاف مع الهدف الوطني الذي يرنو اليه . لكنني أختلف مع الطرق والوسائل التي يستخدمها التي أراها تجعل هذا الهدف أبعد تحقيقا .

وعندما سئل عما اذا كان مستعدا للتخلي عن الاتحاد مع اليونان نهائيا وعقد استفتاء بهدف استبعاد الاتحاد ، وقال مكاريوس :

"الاتحاد ، سواء أمكن تحقيقه أم لا ، سيظل دوما الطموح الوطني للقبارة اليونانيين وعقيدة روحية لا يمكن التخلي عنها لا من خلال استفتاء ولا بأي طريقة أخرى " . (ص ٣٦٦)

لا قانون أو نظام ، لا حكومة فعالة ، لا دولة

"من الانصاف القول بأن النزاع السياسي الداخلي قد تطور الى درجة مريعة جعلت الاشخاص المعارضين لمكاريوس ، فضلا عن أبنائهم وبناتهم ، ولو لم يشاركوا بصورة فعالة في أنشطة غير مشروعة ضد الحكومة ، يستبعدون من العمل في الخدمة المدنية والسلك التعليمي والمنظمات شبه الحكومية والشرطة . فاذا كان يشغلون بالفعل وظائف في أي من تلك الدوائر ، تضيق عليهم فرص الترقى والنقل . وواقع الامر فقد كانوا يعانون من التمييز ضدهم بسبب آرائهم السياسية . والمنفذ الوحيد للأشخاص المعارضين لمكاريوس أو لابنائهم كان يتمثل في الحصول على وظيفة ضابط في الحرس الوطني" (ص ٣١٦) .

"أما البنادق التي كان الحرس الوطني مزودا بها فكانت من الطراز العتيق المتخلف عن حقبة الحرب العالمية الاولى ، فيما كانت الاسلحة المضادة للطائرات عتيقة بكل مقياس وهو ما يمدق أيضا على الاسلحة المضادة للدبابات . وقد جاء رفض الحكومة تزويد الحرس الوطني على النحو الملائم ، مستندا الى التقييم القائل بأن الحكومة تواجه خطرا من جانب الحرس الوطني أشد مما تواجهه من جانب الاثراك ، وخاصة في ظل استمرار المحادثات بين الطائفتين مع إحراز تقدم نحو حل للمشكلة ، واستبعاد أن تلجأ تركيا الى محاولة شن غزو خلال استمرار المحادثات" . (ص ٣١٩)

"لقد أدى اليمين بوصفه رئيسا في الثالثة عصر يوم ١٥ تموز/يوليه ، لكن ذلك لم يتم طبعاً وفق حكم الدستور الذي ينص على أن يُمثل الرئيس المنتخب ، في غضون فترة محدودة من انتخابه ، أمام مجلس النواب ، ويعطى التأكيدات بالتزامه بالدستور وقوانين الدولة . إن السيد سامبسون ليس موجوداً من الناحية الدستورية بوصفه رئيساً لجمهورية قبرص فلا هو تم انتخابه ولا هو تولى منصبه حسب ما يقضي به الدستور الذي ينص على أن تبدأ فترة ولاية الرئيس اعتباراً من التاريخ الذي يعطى فيه التأكيد المنصوص عليه أمام المجلس" . (ص٣٤)

"ظهر رجال ملثمون يهددون مؤيدي مكاريوس ، وظهر غيرهم يهددون مؤيدي غريغاس . أما الشرطة فكان أفرادها عزوفين أو عاجزين عن حفظ القانون والنظام على نحو ما يجري به فهمهما وممارستها في المجتمعات الديمقراطية المتحضرة" . (ص ٢٧٤)

"شملت طبعة ٦ شباط/فبراير ١٩٧٣ من "نشرة الاخبار الخاصة" القبرصية التركية الصادرة بالانكليزية حديثاً كان قد أدلى به رؤوف دنكتاش السـ "بوزكورت" (وهي صحيفة تركية) في الاسبوع السابق :

"... ربما يكون هذا أهم جزء في بيان السيد فاسيلادس . إنه يوافق على أن مكاريوس أيضاً يقول بنفس الصيغة والرأي . وهذا مهم لأنه يكشف من جديد عن الممثل الرئيسي وموضوع المسألة التي ما برحت تعرض فصولها منذ ١٩٦٠ .

"س : السيد فاسيلادس يقول ليس هناك دولة وإنما قد انحلت أوامرها ؟

"ج : صحيح أن الدولة انحلت نتيجة هجوم ١٩٦٣ . وبدلاً من الدولة الدستورية المؤلفة من الجناحين التركي واليوناني يوجد الآن ادارتان قبرصيتان بحكم الواقع إحداها تركية والأخرى يونانية .

"صيغة الاتحاد مع اليونان التي يقول بها السيد فاسيلادس هي الصيغة التي طبقها مكاريوس عام ١٩٦٨ . وتلك هي النتيجة ولكنهما لا يزالان ينتميان لنفس العقلية .

"س : طبقا للسيد فاسيلادس فإن قبرص تجتاز مرة أخرى فترة كانت قد سادت قبل ١٦ آب/أغسطس ١٩٦٠ ... فهل تشاركه هذا الرأي ؟

"ج : نعم . لكن تبقى خلافات قليلة . إن الطائفة التركية التي تجلس اليوم الى مائدة المفاوضات تتمتع اليوم بمركز مؤصل في الاتفاقات الدولية فضلا عن ٩ سنوات من عمر كفاح المقاومة المجيد . وفي عام ١٩٦٠ لم يكن هناك من يعرف حقوق تركيا وامتيازاتها في قبرص وقد صار هذا اليوم معروفا . وفي عام ١٩٦٠ كان ما تستطيع تركيا فعله لحماية حقوقنا ونفوسنا وشرفنا عاملا مجهولا يفسر لصالح اليونانيين واليوم أصبحت قيمة هذا كله واضحة . وفي فترة عام ١٩٦٠ كان هناك عالم يرى أن الحقوق والسلطات التي تطالب بها أمور مبالغ بها ، والآن فنحن بازاء عالم عاين وأدرك ما حل بنا حتى مع وجود هذه الحقوق والسلطات . وفي عام ١٩٦٠ سادت قناعة بأن اليونانيين لم يكونوا يريدون الاتحاد مع قبرص . أما اليوم فلا يوجد من لم يهتمس بالأعباء القبارصة اليونانيين المتعلقة بسياسة الاتحاد الاستقلال" . (ص ص ٢٥٧-٢٥٨)

"ومن أسف أن من عيوب العرق اليوناني أنه إذا وقع نزاع أو صراع داخلي عنيف ، فإنه يولد حقدا هائلا يوجهه كل من الجانبين المتحاربين الى الآخر ، ودرجة تنسى معها جميع الاخطار الخارجية التي تهدد الامة أو يتم تجاهل أو إغفال تلك الاخطار . هنالك يؤدي الغضب والحقد الى حجب التفكير السليم أو تعطيله تماما .

"لقد شن مكاريوس إتهاماته ضد الحكومة اليونانية فيما يتعلق بالتدخل اليوناني في قبرص وأشره على النظام الدستوري وعلى استقلال قبرص وعلى سلامة الطائفة التركية" . (ص ٢٥٠)

لا للغيرالية : لماذا ؟

وأخيرا جاءت فكرة إدارة قبرصية تركية منفصلة لتخلق انطبعا في عقول القبارصة اليونانيين بأن الامر لم يقف فحسب عند فشل حكومة قبرص - أي مكاريوس - في التقليل من الحقوق المفرطة الممنوحة للأقلية التركية بموجب اتفاقات زيورخ ولندن ، بل أنها أجبرت على زيادة تلك الحقوق . فضلا عن ذلك فلو كان كل فيدرالي أن يجوز القبول ، ما كان لقبرص أن تبقى جزيرة قبرصية يونانية ذات أقلية تركية تتمتع بحقوق

الاقليّة ، بل تصبح دولة فيدرالية مؤلفة من اثنتين من المقاطعات (الكانتونات) إحداهما قبرص يونانية والثانية قبرص تركية ويتمتع كل منهما بحقوق متساوية في إطار الهيكل الفيدرالي ، فيما يتعلق بالسلطات والوظائف العائدة لإدارة كل منهما" . (ص ٢٩٦)

"وقد قال السيد كبرياتو : أود من جديد أن أدعو الشعب القبرصي اليوناني الى أن يتسلح بالوعي في هدوء كيما يحول دون حل غير مقبول وطنيا . وأعني بهذا الاتحاد ما جاء خافيا أو ظاهرا سواء كان اتحادا فيدراليا أو حكما مشتركا أو اتحادا مزدوجا مع اليونان أو تقسيما أو عودة الى اتفاقات زيورخ" . (ص ٣٦٧)

الاتراك نعم للفيدرالية

كانت زيارة السيد دنكتاش بعد تشكيل الحكومة الجديدة مفيدة للغاية بالنسبة لنا إذ أتاحت لنا فرصة الحصول على معلومات منه حول كل جانب من جوانب المشكلة القبرصية . ولسوف تبذل الحكومة التركية كل جهودها لتأمين حل سلمي ودائم للمشكلة ضمن إطار دولة مستقلة وفيدرالية . ولا مبرر لذوي النوايا الحسنة أن تساورهم أي شك في نوايانا بمدد هذه القضية" . (ص ٢٩٥)

الموقف التركي - الموقف اليوناني

"(ب) يقصد القبارصة اليونانيون ، بتعبير الدولة الموحدة التي سيطرة الاغلبية القبرصية اليونانية على جميع أجهزة الدولة التي تتخذ فيها جميع القرارات السياسية بالنسبة لحكم الجزيرة . وبمعنى آخر فقد كان هدف القبارصة اليونانيين يتمثل في ارساء وتأمين سيطرة الاغلبية القبرصية اليونانية السياسية والاقتصادية على أقدار الجزيرة .

"(ج) كان الهدف التركي هو الابقاء على الطائفة القبرصية التركية بوصفها كيانا منفصلا له حقوقه المنفصلة في دولة قبرص المستقلة" . (ص ٢٧٦)

"أوضح الجانب التركي موقفه منذ البداية سواء بصورة مباشرة لاثينا أو في المحادثات بأنه لا سبيل للتوصل الى حل ، إلا اذا استبعد من أحكام الدستور والمعاهدات الاتحاد مع اليونان والتقسيم" . (ص ٢٦٤)

"(ج) في حال التوصل الى حل ، فإن تركيا ستصر على أن يعاد التأكيد ، سواء بأحكام الدستور أو مواد المعاهدات على استبعاد الاتحاد مع اليونان والتقسيم" . (ص ٢٤٨)

"أي محلل موضوعي لابد وأن يعترف بأن الجانب اليوناني أعطى للجانب التركي كل المبررات التي يحتاجها لكي يطالب بضمانات من جديد ضد الاتحاد مع اليونان . وسيعترف أيضا بأن تركيا أظهرت كل استعداد للقبول ببعض الضمانات ضد التقسيم . لكن بما أن السياسة الرسمية لحكومتها اليونان وقبرص تمثلت في قبول كليتيهما بقبرص مستقلة مع الرغبة في إضفاء الطابع العملي على دستورهما ، فإن رفض حكومتها اليونان وقبرص أن يعاد التأكيد على أحكام اتفاقات زيورخ - لندن فيما يتعلق بالاتحاد مع اليونان والتقسيم ، ثم النزاع العنيف داخل صفوف القبارصة اليونانيين فيما يتعلق بمطلب الاتحاد الفوري مع اليونان وضع الجانب التركي في موقف متميز سواء على مائدة التفاوض أو في الخارج وخاصة فيما يتعلق بالمصادقية الدولية" . (ص ٢١٤)

"أدلى السيد جونيش وزير الخارجية التركي ببيان بعد وفاة غريغاس حول سياسة حكومته بالنسبة للمشكلة القبرصية وكانت النقطتان الرئيسيتان في ذلك البيان أن مسألة استبعاد الوحدة مع اليونان لم تجد حلا مرضيا لأنه حتى بعد وفاة غريغاس لم يتم التخلي عن قضية الوحدة مع اليونان بما يشير صراحة الى الحاجة لضمانات خارجية وخارجية أشد فعالية ، وإلى أن الاستقلال الذاتي الداخلي لابد وأن يصل الى مستوى الاتحاد الفيدرالي" . (ص ٣٦٧)
